

## أسباب النزاع على السلطة بين مالوم وهبري في تشاد (1979-1978)

### *The Causes of the Power Struggle between Maloum and Hébri in Chad (1978-1979)*

- د. محمد يوسف محمد: دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر، الأمين العام لجامعة دوبا، تشاد.
- د. ميسنقار جيديون: دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، نائب عميد كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بجامعة دوبا، تشاد.
- د. محمد صالح يعقوب: دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر، ممثل السلطة العليا للإعلام السمعي البصري بإقليم وداي، تشاد.

**Dr. MAHAMAT YOUSSEOUF MAHAMAT:** PhD in Modern and Contemporary History, Secretary-General of the University of Doba, Chad.  
Email: mhtyouss1975@yahoo.fr

**Dr. MEUSNGAR GEDEON:** PhD in Modern and Contemporary History, Vice Dean of the Faculty of Arts, Arts and Humanities at the University of Doba, Chad. Email: meusngarg@gmail.com

**Dr. MAHAMAT SALEH YACOUB:** PhD in Modern and Contemporary History, Representative of the High Authority for Audiovisual Media in the Wadi Region, Chad. Email: yacoub.ms@gmail.com

Doi: <https://doi.org/10.56989/benkj.v6i2.1788>

## الملخص:

إن الحرب الأهلية التي اندلعت ضحى الثاني عشر من فبراير 1979 في نجامينا قد سبقتها عدد من الاستعدادات التي قام بها طرفان متنافسان، هما المجلس الأعلى العسكري (CSM) بقيادة مالوم، ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (CCFAN) بقيادة هبري، وقد وقع المتصارعان اتفاقية سلام في الخرطوم ثم أكدت بميثاق أساسى يقوم مقام الدستور في الخامس والعشرين من أغسطس 1978، غير أن لكلا المتنافسين حساباته وأهدافه، فمالوم يريد عبر الميثاق الأساسي ضم هبري إلى نظامه، وبالتالي عزله عن باقي الفصائل المتمردة، ثم احتواه واستخدامه في ضرب ثوار فرولينا، أما هبري فهدفه التغلغل إلى داخل النظام ثم الانقضاض عليه! وقد بدأ الخلاف يطفو على السطح بتقسيم كل طرف لنصوص الميثاق الأساسي بما يعزز به سلطته ويسحب البساط من الآخر، الأمر الذي أدى إلى عرقلة عمل مؤسسات الدولة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأ كل طرف يجهز للمواجهة المسلحة، فقام هبري بنقل المئات من مقاتليه من شرق البلاد إلى العاصمة نجامينا وتجنيد الآلاف من الشباب، أما المجلس الأعلى العسكري فنقل إلى نجامينا عدداً كبيراً من الأسلحة الثقيلة التي كانت في قاعدة موسورو (Mossoro) العسكرية، كما اشتلت الدعايات وال الحرب الإعلامية بتحريض هبري للشماليين ومالوم للجنوبيين، وبصفة عامة شهدت تشداد في الفترة ما بين سبتمبر 1978 وفبراير 1979 جيشين وحكومتين متنافستين في عاصمة البلاد، دفعاً البلاد إلى حرب أهلية ضروس أكلت الأخضر واليابس، وقد على إثرها مالوم السلطة، التي آلت إلى أحد فصائل فرولينا الشمالية، وأصبح هبري طرفاً فاعلاً فيها.

**الكلمات المفتاحية:** المجلس الأعلى العسكري، القوات المسلحة الشمالية، النزاع، الحرب الأهلية، مالوم، هبري.

## Abstract:

The civil war that broke out on the morning of February 12, 1979, in N'Djamena was preceded by a series of preparations undertaken by two rival parties: the Supreme Military Council (CSM) led by Malloum, and the Armed Forces Northern Command Council (CCFAN) led by Habré. The two adversaries signed a peace agreement in Khartoum, which was later ratified by a Fundamental Charter acting as a constitution on August 25, 1978. However, both competitors had their own agendas and objectives: Malloum aimed, through the Fundamental Charter, to incorporate Habré into his regime, thereby isolating him from other rebel factions, containing him, and using him to strike the Frolina rebels. Habré, on the other hand, sought to infiltrate the system and eventually overthrow it. Disagreements soon surfaced as each party interpreted the provisions of the Fundamental Charter in a way that enhanced its own authority while undermining the other, leading to obstruction of state institutions. The situation escalated further as both sides began preparing for armed confrontation: Habré moved hundreds of his fighters from the eastern part of the country to the capital, N'Djamena, and recruited thousands of young men, while the Supreme Military Council transferred a large quantity of heavy weaponry from the Mossoro military base to N'Djamena. Propaganda and media warfare also intensified, with Habré mobilizing the northerners and Malloum rallying the southerners. In general, between September 1978 and February 1979, Chad experienced the existence of two rival armies and governments in the capital, plunging the country into a fierce civil war that devastated both people and infrastructure. As a result, Malloum lost power, which passed to one of the northern Frolina factions, while Habré became an active participant in the conflict.

**Keywords:** Supreme Military Council, Northern Armed Forces, conflict, civil war, Malloum, Habré.

## المقدمة:

تم إعلان تشاد جمهورية في الثامن والعشرين من نوفمبر 1958، وفي الحادي عشر من أغسطس 1960 استقلت تشاد على يد فرنسوا تومبلبالي، الذي حل الأحزاب السياسية في بداية 1962 وسجن عدداً كبيراً من السياسيين، فانتقض الشعب فقمعه بقسوة. ثم قامت مظاهرات في المدن، مثل مظاهرة 16 سبتمبر 1963 الشهيرة في فورت لامي، وانتفاضات في الأقاليم، مثل انتفاضة أكتوبر ونوفمبر 1965 في منقلي، ثم قامت ثورة مسلحة سميت "جبهة التحرير الوطنية التشادية (FROLINAT)" في الثاني والعشرين من يونيو 1966 بمدينة نيالا السودانية، التي أدت إلى استنفاف النظام بحرب عصابات مديدة. قُتل على إثرها أمينها العام إبراهيم أبتشه في فبراير 1968، ففشلت القيادة الجديدة في قيادة الجبهة وأصبحت الفصائل تأكل بعضها بعضاً. كما تصدع نظام تومبلبالي من الداخل، فرَّ بالعديد من قادة المؤسسة العسكرية في السجون، وفي الثالث عشر من أبريل 1975 سقط نظام تومبلبالي إثر انقلاب دموي على يد المجلس الأعلى العسكري، فعين فليكس مالوم رئيساً للدولة، لكنه احتفظ أيضاً بمجموعة من المناصب، كرئاسة المجلس الأعلى العسكري، ورئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الدفاع (إسحاق، إبراهيم محمد، 1988، ص. 166). هكذا استمرت التومبلباوية بدون تومبلبالي، كما قال أحد زعماء الثورة، ظهر صراع بين الضباط حول السيطرة والتنفيذ وعدم حسم بعض القضايا الهامة، مثل تحديد سياسات وتوجهات النظام ومعرفة مستقبل دور العسكريين في النظام الذي أقاموه (حسن، حمدي عبد الرحمن، 1996، ص. 91)، والمصالحة مع الثوار.

وفي بداية فبراير عام 1978، شن الثوار عملية "إبراهيم أبتشه"، التي أسرت عن أسر 1237 جندياً على رأسهم القائد باندونجي (BADONDJE)، وسقوط مدينة فيا<sup>1</sup> بعد أن دام القتال فيها 19 يوماً. وفي السادس عشر من أبريل احتلت فرولينا "سلال"، وفي اليوم التالي هاجمتهم القوات الفرنسية، فاستمرت المعارك ستة أيام متتالية، فقدت فرنسا خلالها طائرتين حربيتين وكثيراً من المعدات والأرواح (محمد صالح، علي، 2007، ص109، 114-115). وفي مايو 1978، قامت فرولينا بعمليتين عسكريتين، مستهدفة بذلك كسب ورقة قوية في أي مفاوضات محتملة، وعلى الرغم من أن القوات الحكومية والقوات الفرنسية تمكنتا معاً من صد الهجوم، إلا أن فرنسا جمدت عملياتها العسكرية تفادياً لأي إرجاع، خاصة وأن التطورات أصبحت تحمل معها مفاجآت جديدة من وقت لآخر. فاتجهت فرنسا إلى ممارسة عدة ضغوط على مالوم، وشجعته على

<sup>1</sup> من أكبر مدن الشمال، وهي حاضرة إقليم بركونيدي تبستي، وقد قسم هذا الإقليم عام 2008 إلى ثلاثة أقاليم، عندما أصبحت الأقاليم في تشاد 23 إقليماً، وهي: إقليم بركو، عاصمته فيها، وإقليم تبستي، عاصمته برداي، وإقليم إينيدي، عاصمته فضاء.

التفاوض مع حسين هبرى، زعيم إحدى فصائل الجبهة الوطنية لتحرير تشناد "فرولينات" (FROLINAT)، ألا وهي "القوات المسلحة الشمالية (FAN)"، التي تعد من أشد معارضى السياسة الليبية ومحاولاتها التوسعية في تشناد (عبد المعز، ص 56-57).

وهكذا بدأت المفاوضات التي أسفرت عن "اتفاقية الخريطوم" في السابع عشر من سبتمبر 1977، هذا التطبيق الذي أصبح بموجبه هبرى شريكاً في السلطة، لكن سرعان ما دب الخلاف بين رئيس الجمهورية مالوم ورئيس الوزراء هبرى، وهو الخلاف الذي أدى إلى نشوب الحرب الأهلية في تشناد، والذي سدرسه بدقة خلال الصفحات التالية.

### أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

يُعد الصراع بين مالوم وهبرى من أخطر الأزمات التي واجهت تشناد في تاريخها المعاصر، باعتباره الأزمة التي أحدثت شرخاً كبيراً في المجتمع التشنادي وأسست لانقسام حاد بين الشمال والجنوب، لا تزال تشناد تعاني من آثارها إلى اليوم. فمعرفة الأسباب والملابسات التي دفعت التشناديين إلى هاوية الحرب الأهلية أمر ضروري لتلافيها ومعالجة الأزمة من جذورها.

تحاول مشكلة البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الأسباب الحقيقية للصراع بين مالوم وهبرى؟
- لماذا تمت المصالحة بين مالوم وهبرى؟ وهل ندم مالوم على المصالحة مع هبرى؟ ولماذا؟
- ما الذي حول الصراع من خلاف سياسى إلى صراع شمالي-جنوبي أو صراع إسلامي- مسيحي؟ وما موقف فرنسا من هذا الصراع؟ وما موقف فصائل فرولينا الأخرى من الصراع؟ وما شروطها للمصالحة؟ وما موقف هبرى من هذه المصالحة؟
- ما موقف معظم الجنوبيين من تقاسم السلطة مع هبرى؟ وكيف أقنع هبرى شباب المسلمين للوقوف إلى جانبه؟
- لماذا رفض مالوم إطلاق سراح السجناء السياسيين المسلمين؟ وما الوسائل التي استخدمها هبرى للضغط على مالوم؟ وما هي أهم مظاهر سوء الإداره آنذاك؟ وما الدور الذي قام به كاموبي في الصراع؟

### ثالثاً: منهج البحث

اعتمد هذا البحث على منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي، بما يتاسب وطبيعة موضوع الدراسة.

- المنهج الوصفي: استخدم لوصف الأحداث والتطورات التاريخية بشكل دقيق، وتقديم صورة واضحة للواقع والواقع السياسية والعسكرية التي سبقت وأعقبت اندلاع الحرب الأهلية في

تشاد. وقد ساعد هذا المنهج في رصد الأطراف الفاعلة، وتحليل دورها وتأثيرها في مسار الأحداث، مع التركيز على العلاقات بين المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية بقيادة هيري.

- المنهج التحليلي: تم توظيفه لدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء الصراع، وفهم الاستراتيجيات التي اتبعها كل طرف، وتفسير النتائج المترتبة على هذه السياسات. وقد ساعد التحليل في تقديم رؤية عميقة حول ديناميات السلطة، وتقاعلات القوى المختلفة داخل النظام، وعملية الصراع على مستويات متعددة، بما في ذلك العسكري والسياسي والاجتماعي.
- المنهج التاريخي: تم استخدامه لتبني التسلسل الزمني للأحداث وتوضيح التطورات التاريخية التي أدت إلى نشوء النزاع، بدءاً من توقيع الاتفاقيات والميثاق الأساسي، مروراً بالاستعدادات العسكرية والتحركات السياسية، وصولاً إلى الحرب الأهلية وتأثيراتها على البلاد. وقد أتاح هذا المنهج إمكانية ربط الأحداث ببعضها البعض وفهم الصراع في سياقه التاريخي والسياسي الأوسع.

#### رابعاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة معمقة تسلط الضوء على الأسباب الحقيقة التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في تشاد في الثاني عشر من فبراير 1979. ومن خلال هذا الهدف الرئيسي، يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، أهمها:

- تحليل الأسباب السياسية والعسكرية: فهم دور الأطراف المتصارعة، وخاصة المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية بقيادة هيري، في دفع البلاد نحو الصراع، مع توضيح الاستراتيجيات والخطط التي اتبعها كل جهة لتحقيق أهدافها الخاصة.
- كشف العوامل الداخلية والخارجية: دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية التي ساهمت في تأجيج النزاع، بما في ذلك الانقسامات الإقليمية والقبلية، وتأثير القوى الأجنبية على الصراع الداخلي في تشاد.
- توضيح مسار الأحداث وتسلسلها التاريخي: تقديم سرد دقيق لتطور الأحداث من توقيع الاتفاقيات والميثاق الأساسي، مروراً بالتحركات العسكرية والسياسية، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية ونتائجها المباشرة على البلاد.
- تقديم رؤية تحليلية شاملة: رصد الدروس المستفادة من هذا الصراع، وفهم ديناميات السلطة والنزاع بين الفصائل المختلفة، بما يساعد على تفسير أسباب فشل محاولات السلام السابقة وإبراز العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى استقرار أو اضطراب الدولة.

## خامسًا: أهمية البحث:

يسعى هذا البحث إلى إزالة المSTAR عن الأسباب الحقيقة للصراع السياسي في تشاد خلال الفترة بين عامي 1978 و1979 من خلال تحليل شامل ودقيق للأحداث السياسية والعسكرية والاجتماعية التي مهدت لنشوء النزاع. ويهدف البحث إلى تقديم فهم عميق للدافع الداخلية والخارجية التي أدت إلى تصاعد التوترات بين الفصائل المتصارعة، مع التركيز على دور كل من المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية بقيادة هري، وكيف ساهمت هذه الصراعات في دفع البلاد نحو الحرب الأهلية.

كما يمثل البحث مرجعاً مهماً للمؤرخين والسياسيين والباحثين المهتمين بدراسة الصراعات السياسية في إفريقيا، خصوصاً تلك التي وقعت في نهاية سبعينيات القرن الماضي. فهو يقدم مادة موثقة تتيح فهماً أعمق لكيفية إدارة الصراع، واستراتيجيات القوى المختلفة، والدروس المستفادة من الفشل في تحقيق الاستقرار السياسي في تلك الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر البحث إطاراً تحليلياً لمتابعة تطورات الصراع من حيث أسبابه المباشرة وغير المباشرة، ويستعرض تأثير هذه الصراعات على الدولة والمجتمع، مما يجعله أداة قيمة لفهم الديناميات السياسية في تشاد ونماذج مماثلة من النزاعات الداخلية في الدول الإفريقية الأخرى.

## سادساً: الحدود الزمانية والمكانية والموضوعية

تحدد هذا البحث نطاقه من خلال ثلاثة محاور أساسية: الزمان، والمكان، والموضوع.

- **الحدود المكانية:** يقتصر نطاق الدراسة على جمهورية تشاد، مع التركيز بشكل خاص على العاصمة نجامينا والمناطق التي شهدت تحركات عسكرية وسياسية هامة خلال فترة الصراع. ويهدف هذا التركيز المكاني إلى تقديم تحليل دقيق للأحداث في سياقها الجغرافي السياسي، مما يتتيح فهماً أعمق لتأثير النزاع على الدولة والمجتمع المحلي.
- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة الزمنية من عامي 1978 و1979، والتي شهدت سلسلة من الأحداث المفصلية، بدءاً من توقيع الاتفاقيات والميثاق الأساسي، مروراً بالتحركات السياسية والعسكرية للأطراف المتصارعة، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية ونتائجها المباشرة على السلطة والفصائل المختلفة. يتيح هذا الإطار الزمني للباحث تتبع التطورات بدقة وربط الأحداث بعضها ببعض ضمن سياقها التاريخي الصحيح.
- **الحدود الموضوعية:** يركز البحث على الأسباب الحقيقة للصراع السياسي وال الحرب الأهلية في تشاد خلال تلك الفترة، مع تحليل دور الأطراف الفاعلة، والسياسات التي اتبعتها، والنتائج المترتبة على النزاع، سواء على مستوى الدولة أو المجتمع. كما يتناول البحث العوامل

السياسية، العسكرية، والاجتماعية التي ساهمت في تأجيج الصراع، مما يجعل الدراسة مرجعاً علمياً هاماً لفهم الديناميات السياسية في تشاد خلال نهاية السبعينيات.

### هيكل البحث:

- المبحث الأول: الأسباب العامة للنزاع بين مالوم وهبرى
- المبحث الثاني: الأسباب الخاصة بمالوم
- المبحث الثالث: الأسباب الخاصة بهبرى
- الخاتمة.

### المبحث الأول: الأسباب العامة للنزاع بين مالوم وهبرى

#### 1- تناقض نصوص الميثاق الأساسي

وصل حسين هبرى إلى العاصمة نجامينا في شهر أبريل 1978، ثم وقع على الميثاق الأساسي في الخامس والعشرين من أغسطس 1978، فُحُلَّ "مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (CCFAN)" و"المجلس الأعلى العسكري (CSM)". وبعد خمسة أيام أدى كل من مالوم<sup>1</sup> وهبرى<sup>2</sup> القسم، الأول رئيساً للجمهورية، والثاني رئيساً للوزراء، فاستبشر الناس خيراً، لكن سرعان ما خابت الآمال وانفجرت أزمة سياسية حادة حول تفسير نصوص الميثاق الأساسي. وأصبحت الأزمة تتفاقم يوماً بعد آخر بعد اتهام هبرى لمالوم بتحجيم تطبيق الميثاق الأساسي. والسؤال المطروح: ما هي التناقضات التي يحملها الميثاق الأساسي في طياته؟

ولد الميثاق وهو يحمل في طياته أسباب الخلاف بين مالوم وهبرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تنص المادتان السابعة والثامنة على أن رئيس الجمهورية يعين ويعزل رئيس الوزراء

1 فيليكس مالوم نقاكوتوا، ولد في 10 سبتمبر 1932 بفور أرشمبو (حالياً بسار) لأبوين نقاكوتوا وتُوجوم. بعد إتمام دراسته الابتدائية، درس في المركز التربوي ببنقرور عام 1947، ثم جُند في الجيش الفرنسي عام 1951. استقال من رئاسة الجمهورية عام 1979، ونفى إلى نيجيريا، ثم عاد إلى تشاد، وتوفي في فرنسا ودفن في مسقط رأسه بمدينة بسار بحارة كاساسي قرب نهر شاري. (انظر: إجلال رافت، ص26؛ عزو، ص95).

2 حسين هبرى، ولد عام 1942، الابن الثاني من 13، درس الابتدائية والإعدادية بفيا ثم سافر إلى فرنسا حيث كان الأول في دفعته، وحصل على دبلوم في العلوم السياسية. عاد إلى تشاد وانخرط في السلك الوظيفي، ثم شغل مناصب عدة منها سكرتير أول بفيا، نائب محافظ بماو وموسورو (1963-1961)، ومدير قسم الشؤون الدولية في الخارجية. وأصبح بموجب اتفاقية الخرطوم رئيس وزراء عام 1978 ثم وزير دفاع في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بزعامة قوكونى. في 7 يونيو 1982 أصبح رئيس جمهورية تشاد حتى 31 ديسمبر 1990. وحُكم بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وتوفي في سجنه بالسنغال جراء جائحة كورونا في 24 أغسطس 2021. (انظر: تقرير منظمة العفو الدولية، ص3-4؛ يوسف حامد تكان، ص80؛ عزو، ص102).

باقتراح من لجنة الدفاع والأمن، وله حق التشريع بقرار أو بمرسوم رئاسي يتم اتخاذه في مجلس الوزراء، على أن يوقع هذه القوانين والمراسيم رئيس الوزراء بجانب رئيس الجمهورية. أما بالنسبة لرئيس الوزراء، فما عليه إلا أن يقر ويُسّير شؤون الحكومة.

أما المادة الثانية والعشرون، فتقول إن الحكومة مسؤولة أمام مجلس الدفاع والأمن وليس أمام رئيس الجمهورية، وبهذا وضع قبطانان في سفينة واحدة (CARREFOUR, 2006, p. 8). أما الصعوبة الكبرى فقد أتت من بنددين في الميثاق الأساسي يبدو تناقضهما جلياً: فالمادة الرابعة تقول: "يحدد رئيس الجمهورية التوجهات الأساسية لسياسة الأمة"، أما المادة العشرون فتقول: "إن رئيس الوزراء يرسم ويقود شؤون الحكومة" (BANGOURA, 2005, p. 177). ومن هذين المادتين يتجلّى التناقض والتداخل بين صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

فعندما نقرأ المواد الأولى نجد أن رئيس الجمهورية له السلطة، إلا أن المادة رقم 20 تؤكد أن السلطة الحقيقة في يد رئيس الوزراء (مجلس نواب المملكة المغربية الهاشمية: ط 1، 1989، ص. 222). ولذا كان كل منهما يعطي أوامر ويلغى الأوامر التي أعطاها الآخر، فيرى هبّي أن مالوم الرئيس شكلي وهو الرئيس الفعلي، بينما يرى مالوم أن هبّي ليست له السلطة إلا بمشاورة رئيس الجمهورية.

لكن فلنسلّم بأن الميثاق الأساسي فشل في تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء صراحة، إلا أن هذا لا يكون مبرراً لقيام حرب أهلية<sup>1</sup>، فإذا كانت نوايا السلام والمصالحة مشتركة بين الطرفين، لتمكننا من تجاوز كل الصعوبات المتعلقة بتطبيق الميثاق الأساسي ولتفادي الأسوأ (CARREFOUR, 2006, p. 8). فعلى سبيل المثال، تشير المادتان الخامسة والأربعون والسادسة والأربعون صراحة إلى إمكانية مراجعة وتعديل الميثاق إذا حدثت أي إشكالية (علي، 1988، ص 25).

برغم ذلك، أصبح الميثاق الأساسي مجرد ورقة بالية، وأصبحت آلياته تدور في فراغ، بل تحولت إلى توابع أو مقابلات فتحت شهية الطرفين للحرب مرة أخرى. الجدير بالذكر أن مجلة "تشاد والثقافة" (Tchad et Culture) أشارت إلى أن هذا الميثاق سيؤدي إلى حرب أهلية، وبالفعل صدقت تنبؤاتها ووقعت الحرب الأهلية (ضييف الله: مقابلات شخصية). والسؤال المطروح

<sup>1</sup> - الحرب الأهلية هي صراع مسلح داخل دولة واحدة بين طرفين، يسعى أحدهما للسيطرة على السلطة أو جزء من أقاليمها، بينما يحاول الآخر الحفاظ على مكاسبه. (انظر: محمد فتحي أمين، موسوعة أنواع الحروب، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006، ص. 154).

هو: على من تقع مسؤولية تناقض الميثاق الأساسي؟ المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على من كتبوا<sup>1</sup> الميثاق الأساسي.

فما هو الميثاق الأساسي؟ يُعتبر الميثاق الأساسي في حقيقته تعاقداً قائماً على أساس توازن القوى بين "المجلس الأعلى العسكري (CSM)" و"مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (CCFAN)" (ALLAHOU, 1996, p. 12). وهو دستور مؤقت لجمهورية تشاد، تم توقيعه في التاسع والعشرين من أغسطس 1978 من قبل المجلسين، ليحل محل الدستور (صالح، ص67). وقد نص الميثاق على حل المجلس الأعلى العسكري ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية، وتعيين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وإنشاء أجهزة للفترة الانتقالية من أجل إحلال السلام (CARREFOUR, 2006, p. 6).

- حكومة وحدة وطنية (GUNT): شكلت حكومة وحدة وطنية مكونة من عشرين عضواً، عشرة من كل طرف، طبق التوازن في تقسيم الحقائب الأساسية، فأُسندت وزارتا الدفاع والخارجية إلى مناصري مالوم، وزارتا الداخلية والمالية إلى مناصري هبري (عبد الرحيم، ص93).
- مجلس الدفاع والأمن (CDS): يتكون مجلس الدفاع والأمن من ستة عشر عضواً<sup>2</sup>، نصفهم من مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية والنصف الآخر من المجلس الأعلى العسكري، ويرأسه رئيس الجمهورية، بينما يكون رئيس الوزراء عضواً فيه. ومهمة المجلس هي تعيين رئيس الجمهورية وعزله في حالة الخيانة العظمى، واقتراح تعيين رئيس الوزراء، ومراقبة أنشطة الحكومة عبر الاجتماعات الفصلية كل ثلاثة أشهر، ويُخول رئيس الجمهورية إبرام الاتفاقيات (BANGOURA, 2005, P. 176-177). وقد تم تعيين أعضاءه بمرسوم رئاسي يوم 5 أكتوبر 1978، ويكون من: العقيد كاموقي، العقيد منقل، النقيب ديرنخ كومبا، النقيب ياجي لوا دولي، النقيب توفي تهيدى، النقيب ناجيتا بيا سومال، الملارم فُجَّه إبراهيم، الطيب حاجي عبد

<sup>1</sup> - كتب الميثاق الأساسي من جانب المجلس الأعلى العسكري: العقيد كوتينا رئيساً، إلى جانب نور الدين دلوا، كاسيري كوما كوي، محمد بشر قدai، أحمد عيسى، نقار نiali مبایلمنا، كولونقار مجدم، إبراهيم لايا، نقار توكتي تاتولا، والملارم عبد الله يونس. ومن جانب القوات المسلحة الشمالية: محمد نوري رئيساً، علي طاهر، أحمد جميل، جدي عبد القادر، غالى اللبهانى، حامد محمد زين، إبراهيم أحمد، إدريس، وأبكر زايد، الذي أشار إليه السيد قاروندي جرمة ليصبح لكل طرف 9 ممثليين. (انظر: محمد الهاidi عبد الرحيم، فرولينا: أحداث 12 فبراير 1979 - الخلفية والآثار، ص116؛ MAHAMAT SALEH Yacoub et GALI Nothé Gatta Tchad: (p79، Frolinat, chronique d'une déchirure, Editions ALMOUNA, 2005

<sup>2</sup> - جميع من كتبوا الميثاق الأساسي كانوا من العسكريين. (انظر: الميثاق الأساسي، الفصل 3، المادة 27؛ محمد الهاidi عبد الرحيم، فرولينات، ص101).

القادر، أحمد جمعة، إبراهيم أنسو، طاهر قناسو، حسين حامد، علي آدم، أكبر إبراهيم، أحمد حسن، وحسن فوديا (إبراهيم، 2007، ص 138-139).

• المجلس الوطني للوحدة (CNU): هو جهاز استشاري للدولة بمثابة برلمان، يتكون من 16 عضواً، بواقع عضو لكل محافظة، ما عدا مدينة نجامينا ممثلاً بشخصين. ومهمته تقديم المشورة للحكومة في اتخاذ القرارات، مثل العفو العام والمعاهدات والميزانية، ودراسة ووضع مشروع الدستور الجديد. وقد شُكّل من هيئة مكونة من النبلاء من مختلف مديريات تشاراد (عبد الرحيم، محمد الهادي، بون، ص. 102-103).

فيما يلي الجدول التوضيحي لأعضاء هذه الأجهزة: -

الرقم	المديرية	اسم الممثل	المنصب
1	قيرا	محمد صالح علي <sup>1</sup>	الرئيس
2	انجمينا	مونيجي اندارا	النائب الأول للرئيس
3	بحيرة تشاراد	أبكر كوري	النائب الثاني للرئيس
4	انجمينا	احمد محمد	المقرر الأول
5	مايو كيبي	أبو دانار	المقرر الثاني
6	سلامات	عبد الرحمن فضل	عضووا
7	كانم	علي أمبندو شنغو	عضووا
8	وداي	حسن احمد موسى	عضووا
9	بلتن	إبراهيم احمد عبد الله	عضووا
10	البطحاء	جبريل خير الله	عضووا
11	تانجي	ذوبري ميانقار	عضووا
12	لوغون الشرقية	انقاقي كوسناري	عضووا
13	لوغون الغربية	كواليمياني	عضووا
14	شاري با قرمي	محمد حسن	عضووا
15	مايو شاري	نانا يوم فيليب	عضووا
16	بركو انيدي تبستي	طاهر موزنو	عضووا

المصدر: (إبراهيم، 2007، ص 138-139)

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل المشكلة بين مالوم وهبري مسألة تداخل في الصالحيات، أم أن هناك أسباباً أخرى للمشكلة؟ في الحقيقة، المشكلة بين هبري ومالوم لا تكمن في تناقض نصوص الميثاق الأساسي فقط، بل أيضاً في النوايا السيئة لكلا الطرفين. رئيس الوزراء هبري وجماعته يرون أنهم وجدوا فرصة للمشاركة في الحكم وبسط نفوذهم من الداخل، فبعد أسبابع من

<sup>1</sup> سفير سابق لتشاد في كل من السودان ونيجيريا (انظر: عبد الرحيم، ص 121).

تولي هبري رئاسة الوزراء، بدأ يتصرف كرئيس جمهورية ورئيس وزراء في الوقت نفسه، الأمر الذي وضع الحكومة في حالة لا تُحسد عليها.

أما المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم، فيرى أن المصالحة مع هبري وإعطائه رئاسة الوزراء هي فرصة لتفتت صفوف فرولينا وإضعافها، بعزل مجلس قيادة قوات الشمال وجعله أقلية داخل العاصمة، واستعمال قواته في محاربة باقي فصائل فرولينا. وهكذا أصبح وجود الطرفين في حكومة واحدة قنبلة موقوته تكاد تفجر في أي لحظة، ووصل الخلاف بينهما إلى امتاع رئيس الجمهورية عن مقابلة رئيس الوزراء. كما رفض مالوم النظام المتفق عليه لدراسة الملفات والتصويت عليها عبر مجلس الوزراء، بل قرر أن يُصدر القرارات ويجيز الملفات دون استشارة مجلس الوزراء أو التصويت. وفي أواخر أكتوبر ازداد الأمر سوءاً بعدم اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة ميزانية الدولة لعام 1979م، لأن كليهما يتussب لرأيه (ضيف الله، مقابلة شخصية)، ولا توجد فئة وسط بينهما، بل انقسم الوزراء إلى فريقين.

## 2- الإشاعات:

بعد تعيين هبري رئيساً للوزراء وتمكنه من عزل بعض الضباط الجنوبيين عن رئيس الجمهورية مالوم، بدأ هؤلاء الضباط يرددون الشائعات، ومنها: أن هبري وأصدقائه استغلوا فترة الخلاف بين الشمال والجنوب، وقاموا بقتل السارا وتصفية الضباط (et Lanne, 1995, p. 72). (187; Almouna, 1995, p. 72).

ومن ناحية أخرى، هناك حدث أساسي لابد من الإشارة إليه، وهو وقوع انشقاق داخل صفوف المجلس الأعلى العسكري (CSM) بين أنصار المصالحة مع هبري والمعارضين لها، وعلى رأسهم العقيد كاموقي، الذي دبر ونفذ الانقلاب العسكري الذي أرسى مالوم على سدة الحكم سنة 1975. فلم يشارك كاموقي في الحكومة التي شكلها مالوم وهبري، لعدم ثقته بهم، إلى درجة أنه اعتبر تنصيب هبري كرئيس للحكومة خطأً كبيراً ارتكبه مالوم، لأنه بهذا القرار قد "أدخل الذئب في زريبة الغنم". فأراد كل من مالوم وهبري التخلص منه بإبعاده من نجامينا، فاقتراحا له أن يكون سفيراً لتشاد في باريس أو واشنطن، لكنه رفض ذلك، مطالباً بالتخلي عن الأمور السياسية والعودة إلى الجيش، فُعيّن مديرًا عامًا للدرك الوطني (Commandant de la Gendarmerie Nationale). ومنذ ذلك الحين بدأ في تجهيز مواجهة هيري عسكرياً، حيث نقل عدداً كبيراً من الأسلحة الثقيلة التي كانت في معسكر موسورو إلى العاصمة نجامينا (Yacoub, M. Saleh, 93-92).

وأمام تأزم الأحوال، أطلق أنصار هيري شائعات مفادها أن أنصار مالوم قرروا إلقاء القبض على هيري أو تصفيته نهائياً، إلا أن مالوم نفى ذلك، بحجة أن هذا العمل سيشكل نهاية المصالحة.

ومن ناحية أخرى، وزّعت مجموعة من سكان "مايو كيبي (MAYOKIBI)<sup>1</sup>" منشورات في ظروف مغلفة يطلبون فيها من الجنوبيين — ويقصدون قبلي امباي والقور — بأن لا يُرجموا بهم في مشروعهم الانفصالي، لأنهم لا يعتبرون أنفسهم جنوبيين، بل من الغرب. وتضمن المنشور المطول الاستغلال الذي عانت منه منطقة مايو كيبي، واحتكار قبيلة السارا للمناصب، وطالب سكان مايو كيبي بأن يضع السارا حداً لمارستهم هذه، وإلا سيرفعون طلباً لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة لفصل منطقة مايو كيبي عن الجنوب وعن الشمال لتصبح دولة غرب تشاد.

وأشارت نفس المجموعة التي تتحدث باسم سكان مايو كيبي في المنشور إلى أن السارا لا يريدون المصالحة، وأنهم عينوا هيري رئيساً للوزراء ليعتذر ضد أبناء الشمال والوسط والشرق والغرب، لكنهم أخطأوا في تقديرهم، لأن هيري لن يقبل اللعبة. وإن من اختاروا اللعبة أصبحوا يصفونه بالعنيد ويتهمنه بالسعى لانتزاع السلطة، وناشد المنشور قوات الجيش والشرطة من منطقة مايو كيبي بعدم المشاركة في عمليات ضد منطقتهم (Almouna, 2006, p. 10-11).

هكذا أصبح كل فريق يحيك الشائعات لكسب الأنصار، وبدأ هيري يُصلّي الجمعة في مختلف المساجد للدعائية السياسية في أوساط المسلمين (عبد الكريم، محمد: مقابلة شخصية). وأصبحت العاصمة في حالة احتقان شديد، لتحول الخلاف الشمالي-الجنوبي إلى صراع بين المسلمين والمسيحيين التشاديين، وأشيع بين أوساط المسلمين: "النهوض للجهاد ضد الكفار".

حينها ألقى الرئيس مالوم خطاباً للأمة التشادية عبر الإذاعة الوطنية<sup>2</sup>، تأسف فيه لرواج الشائعات وطلب من الشعب الهدوء، لأن مثل هذه الإشاعات ستريق دماء التشاديين (تakan, 1988، ص100). ومما زاد الأمر سوءاً حالة الطوارئ<sup>3</sup> وحضر التجوّل، فانتشرت الأخبار حول

<sup>1</sup> مايوكبي هو أكبر أقاليم جنوب تشاد من حيث المساحة. وقد قسم إقليم مايوكبي في عهد الرئيس ديبي إلى قسمين: مايوكبي الشرقية، وتسمى مايو بوني، وعاصمتها بنقور؛ ومايوكبي الغربية، وتسمى إقليم مايو دالا، وعاصمتها بالا.

<sup>2</sup> أسست الإذاعة الوطنية التشادية عام 1955، وكان إرسالها لا يغطي العاصمة وضواحيها، وكانت اللغات التي تبث بها: العربية، الفرنسية، والسارا. وحتى عام 1962، لم يتسع الإرسال ليغطي كامل الأراضي التشادية. انظر: عبد الرحمن عمر الماحي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي 1918-1960، القاهرة: مطبعة الجريسي، 1997، ص272.

حالة الطوارئ هي وضع استثنائي ومؤقت تتولى فيه السلطات العسكرية إدارة شؤون الدولة عند عجز السلطات المدنية أو التشريعية عن أداء مهامها، مثل حفظ النظام وسلامة الأرضي. وتمنح الحالة العسكرية الحق في إنشاء

الاعقالات التعسفية والإعدامات التي لجأت إليها جماعات من القوات الحكومية التابعة لمالوم ضد المسلمين، وتسربت أنباء حول إبادة رجال الجمارك لمجموعة من الأبرياء العُزل على الحدود التشادية-الكاميرونية، وفي مناطق أخرى داخل البلاد (عبد الكريم: مقابلة شخصية).

وزاد من انتشار ورواج الشائعات حرب الإعلانات المتناقضة بين رئيس الجمهورية مالوم ورئيس وزرائه هبرى، فالرئيس يصدر إعلاناً في الإذاعة ويصدر رئيس الوزراء إعلاناً مضاداً له (إدريس، 2000، ص51). ففي السابع عشر من ديسمبر 1978 تأزمت الأوضاع أكثر، وفيمبادرة لم تكن متوقعة طلب رئيس الوزراء هبرى من الرئيس مالوم السماح له بتوجيه كلمة إلى الأمة عبر الإذاعة الوطنية لتهيئة الأوضاع، فوافق الرئيس، ثم تراجع وسحب الموافقة.

وفي هذا الجو الذي يخيم عليه الشك وتعتمد فيه الثقة، جاء تصريح "قوكوني" في الثامن عشر من ديسمبر 1978 باستعداده للمصالحة مع مالوم (أحمد، 2013، ص74)، الأمر الذي زاد من تأجيج الأزمة وأشعل فتيل النزاع السياسي أكثر.

### 3- محاولة الصلح بين مالوم وقوكوني

بعد مصالحة مالوم مع هبرى، وإصرار الأخير على فرض أجنته بكل الوسائل، ندم مالوم وقال إنه أخطأ في المصالحة مع هبرى، لأن الأخير يمثل فصيلاً صغيراً من فرولينا، بينما فرولينا الحقيقة هي "القوات المسلحة الشعبية (FAP)"<sup>1</sup> بقيادة قوكوني والمتمركزة في مدينة "فيا (FAYA)"، والمكونة من مجموعة من الفصائل التابعة لفرولينا، وهي: الجيش الثاني جناح قوكوني، وقوات البركان التابعة للباقلانى بقيادة أحمد أصيل، وقوات التحرير الشعبية لأبا صديق، وغيرهم من القيادات مثل الشيخ بن عمر، مالوم بكر، وإبراهيم يوسف (بن طوبال). هؤلاء جميعاً كانوا القوات المسلحة الشعبية (FAP) (عيسي: 2008، مقابلة شخصية).

محاكم عرفية، وتفتيش المنازل، ومصادرة الممتلكات، وفرض الرقابة على الإعلام، منع التجمعات، الإقامة الجبرية، وتعطيل بعض أحكام الدستور، مع إحالة المخالفات إلى المحكمة العسكرية. (انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص154-155).

<sup>1</sup> أسست أربع فصائل من فرولينا في مدينة فيا شمال تشاد القوات المسلحة الشعبية خلال مؤتمر عقد بين 12-16 مارس 1978، وهي: الجيش الأول (محمد أبَّة سعيد)، الجيش الثاني (قوكوني وبي)، قوات البركان (أحمد أصيل أغبىش)، وجيش إينيدي (محمد علي يونس). تم دمج الفصائل في جبهة موحدة مع مجلس ثورة مكون من 31 عضواً بقيادة قوكوني، ثم احتفظ جناح قوكوني باسم القوات المسلحة الشعبية (FAP) بعد الخلافات الداخلية. (انظر: علي محمد صالح، فرولينا والكافح الشعبي في تشاد، كنو: مطبعة مهر، ص112).

وبعد أن يأس مالوم من هبرى وتأسف للمصالحة معه، جدد الاتصال بقوكونى عدة مرات (الكىالى، 1990، ج 4، ص 537). الأمر الذى جعل هبرى قلقاً من الانفتاح على قوكونى، فهدى باستئناف القتال ضد مالوم.

ولما كانت الكتبة الأمامية لقوكونى المرابطة في "سال" <sup>1</sup> تعانى صعوبات جمة، لأن الإمدادات مقطوعة تماماً ولا تصل من ليبيا إلا بواسطة التهريب، وإن وصلت، فلا تتجاوز منطقتى تبستى وفيا، لسوء علاقة الثوار بليبيا. كما أن منطقة سال وحدها عجزت عن إمداد المغاربة (عيسى: 2008، مقابلة شخصية).

وأمام هذه الحالة والجو المشحون بين مالوم وهبرى، صرخ قوكونى في إذاعة فرنسا الدولية بأنه مستعد لمصالحة حكومة نجامينا بشرط واحد، وهو انسحاب القوات الفرنسية من تشاد. ولم يتردد مالوم في قبول العرض، وأعلن استعداده لمقابلة قوكونى في أي وقت وأى مكان دون أي شروط مسبقة. أما هبرى، فسارع إلى انتقاد موافقة مالوم بحجة أن الميثاق الأساسي لا يعطي الرئيس الحق في أن يجعل من نفسه رئيساً لمحادثات صلح (عبدالرحيم، ص 124).

وسط هذه الأجواء، أرسل قوكونى وفداً يتكون من: قوكونى قيد، وآدم غانا، ودوغو، فوصل الوفد سراً إلى نجامينا واتصل بالسفارتين السودانية والفرنسية كأطراف راعية للمفاوضات (عيسى، 2008، مقابلة شخصية). ولما شعر هبرى بوجود الوفد في العاصمة وتقرب وجهات النظر بين قوكونى ومالوم، حاول قلب الطاولة رأساً على عقب لقطع الطريق أمام المصالحة مع قوكونى، لأن المصالحة مع الأخير تعنى نهاية هبرى، نظراً لسوء العلاقة بينه وبين مالوم من جهة، والعداء القديم بينه وبين قوكونى من جهة أخرى. فأطلق هبرى العذاب لحسان الحرب الأهلية قبل أن يصبح قوكونى ودي جزءاً من حكومة مالوم، وركب هبرى قافلة الندم.

## المبحث الثاني: الأسباب الخاصة بمالوم

### 1- تهميش القوات المسلحة الشمالية (FAN) في الجيش والإدارة

كان هبرى يرى أن رئيس الدولة مالوم يماطل في دمج عناصر القوات المسلحة الشمالية في صفوف الجيش الوطني، ويرأوغ أيضاً في توظيف كوادرها في مناصب يحتكرها الجنوبيون (خاصة قبيلة سارا مجنقاي). أما هبرى، فيرى ضرورة اقتسام المناصب في الدولة والشركات بين الجنوبيين

<sup>1</sup> - تقع في إقليم كانش شمال مدينة "ماو"، على بعد 200 كم شمال شرق موسورو. تأسست "سال" في 17 أبريل 1948، وأصبحت نقطة إدارية بمرسوم رقم 144 بتاريخ 14 أغسطس 1966، وكانت آنذاك تابعة لموسورو الذي يقع ضمن إقليم كانش. (انظر: صالح، مرجع سبق، ص 114)؛ B. Lanne, Répertoire de l'administration territoriale du Tchad (1900-1994), L'Harmattan, 1995.

والشماليين (Almouna, p.9)، لأن اتفاقية الخرطوم تنص على الدمج التدريجي لقوات هبري في الجيش الوطني<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، تنص المادة الثالثة والخمسون من الميثاق الأساسي على الآتي: "ستبقى القوات المسلحة الشمالية التي تم دمجها في صفوف القوات الوطنية التشادية في مناطقها المحددة في محضر الاجتماع إلى أن يتم دمجها بشكل فعلي" (BANGOURA, 2005, p.177).

وبعد أن دمجت فعلياً في الجيش، بقيت قوات هبري متمركزة في موقع مستقلة عن الجيش الوطني، وبهذا أصبح في الدولة جيشان: الجيش الوطني يتبع رئيس الجمهورية مالوم، و الجيش القوات المسلحة الشمالية يتبع رئيس الوزراء هبري؛ وكلاهما يستعمل جيشه كيف ومتى أراد! (Almouna, Centre: Carrefour, op. cit., p.8).

كما عرقل مالوم تدريب وتأهيل قوات هبري، ورفض أيضاً مشاركة كوادر الأخير في إدارة المؤسسات الكبرى مثل شركة قطن تشاد (COTONTCHAD)، والشركة التشادية للتأمين وإعادة التأمين (STAR NATIONALE). جاء رفضه هذا تطبيقاً لوجهة نظر بعض كوادر الجنوب الذين يرون أن اقسام المناصب مناسبة مع هبري يتتركز على الكم القبلي أو الحصص الإقليمية، ما يؤمن للشماليين مناصب عالية على حساب الكفاءة، وبالتالي تفقد الوظيفة العامة طابعها الفني لتحول إلى شأن سياسي تدور حوله النزاعات، حول اقسام "الكعكة". ولذا فإن غالبية كوادر الجنوب يفضلون السير على معيار التعليم والكفاءة لتحجيم دور هبري في المؤسسات (NEBARDOUM, p.29-30).

وبصفة عامة، يرى هبري ضرورة توزيع المناصب بين الشمال والجنوب، بينما يرى مالوم استمرار الإداريين الجنوبيين لإدارة المؤسسات الكبرى (محمد صالح، ص67). فعلى سبيل المثال، رفض هبري تعيين ميشيل انقاقي كوسناي<sup>2</sup> على رأس المجلس الوطني للوحدة، وفرض بدلاً منه محمد صالح على. وهكذا، فإن مالوم وهبري يتقاسمان دافع القيام بالإصلاح الإداري، لكن يريد كل

1- أ始建 القوات المسلحة التشادية بقرار رقم PC-CM02 في 27 مايو 1961، ونفذ القرار بموجب القرار PC-D/1174 في 9 يونيو 1961 باسم الجيش الوطني التشادي (ANT)، فيما أطلق هبري عليه اسم القوات المسلحة الوطنية التشادية (FANT). (انظر: Yacoub, Mahamat Saleh, Tchad, des rebelles, p.34).

2- ميشيل انقاقي كوسناي، ولد عام 1938 في ببييتو، حاصل على إجازة في العلوم الاقتصادية والسياسية. شغل عدة مناصب وزارية بين 1975 و1980، واعتقل كسجين سياسي في عهد تمبلياي، كما عُيّن في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا. نشر عدة أعمال، منها التفكير السياسي وكيف ننقد تشاد. (انظر: Louis Joubert, Littérature francophone d'Afrique centrale, Nathan Agence De La Francophonie, p190 (Carrefour, op. cit., p9).

منهما الإنفراد بقيادة هذا السياق؛ فبينما يرفض رئيس الدولة إزاحة عدد كبير من الموظفين الجنوبيين من مناصبهم – غالباً مدير وشركاء محافظون – يري هبّي أن يبرهن للجميع أنه لم يترك السلاح عبثاً (BANGOUR, 2005, p.180).

الأمر الذي جعل هبّي يُدخل المئات من مقاتليه في العاصمة بحجة أنه الخاص، وزاد على ذلك تجنيد عدد كبير من الشباب ودعاه واسعة النطاق يدعى فيها أنه يسعى لخدمة المسلمين الذين عانوا سنوات عديدة من حكم السارا (Yacoub, 2005, pp.87-90). وهذا أصبح في العاصمة جيشان شرعيان، وهذا ما لا يوجد في أي بلد في العالم، الأمر الذي جعل كل طرف يستعمل "اليد الحديدية" للتعامل مع الآخر، لأن مالوم يرفض التوقيع على كل الأوراق الصادرة عن رئاسة الوزراء، ويفعل هبّي الأمر نفسه (Derlamai, pp.28-31)، مما أدى إلى خلل في الإدارة، وأصبح مالوم وهبّي يتذارعان المقود في مقصورة القيادة.

## 2- المماطلة في إطلاق سراح السجناء السياسيين

من الأسباب التي أدت إلى النزاع بين هبّي ومالوم، رفض الأخير إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومعظمهم من الشمال والوسط (أي مسلمون)، ومن أشهرهم السيد اللهم طاهر ليمان، الذي قال في مقابلة شخصية عام 2008: "كنت وزيراً للبيئة فبعثت إلى السنغال، وبعد عودتي اعتُقلت بتهمة التعاون مع هبّي. كما اعتقل الجنرال جانتي<sup>1</sup>، والسيد سواي برنارد، وعلي قرعان، وغيرهم" (ليمان: مقابلة شخصية، 2008).

فطالب هبّي بإطلاق سراحهم قائلاً: "إن إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ضروري وبند أساسى من بنود اتفاقية الخرطوم" (الحاج، قارونى جرمة: مقابلة شخصية، 2008) – المادة السادسة والسابعة.

بينما رفض مالوم إطلاق السجناء السياسيين التابعين لفصائل فرولينا الأخرى بحجة أن هذه الفصائل تحتجز أكثر من ألف من القوات المسلحة التشادية، وإن إطلاق سراحهم دون مقابل من الطرف الآخر يعتبر خطأً سياسياً وعسكرياً فادحاً. أما هبّي فأصر على موقفه باعتبار أن منطق النص يشمل كل السجناء السياسيين بلا استثناء، بينما يرى مالوم أن حق العفو العام من صلاحياته كرئيس للجمهورية بموجب المادة الرابعة عشرة من الميثاق الأساسي، وليس من حق الوزير الأول أن يفرض عليه شيئاً (عبدالرحيم، ص121-122).

هذه المسألة كادت أن تشعل فتيل الأزمة بين رئيس الجمهورية مالوم ورئيس الوزراء هبّي، مما جعل الأول يوافق على إطلاق سراح كل السجناء السياسيين (السنوسى: 2009، ص18).

<sup>1</sup> جنرال في الجيش الوطني التشادي، وأحد الطلاب التشاديين الذين درسوا بالكتنغو برازافيل.

ولعل هبرى استعمل مجموعة من الوسائل للضغط على مالوم، منها: نصوص اتفاقية الخرطوم والراعون لها (منظمة الوحدة الإفريقية، فرنسا، السودان، ومصر)، وقد كانت هذه الوسائل من المواقف الإيجابية لمالوم، الذي تنازل عن رأيه لتجنب الصدام مع هبرى.

### 3- منع وزراء هبرى من السفر

بعد استفحال العداء عبر الحرب الكلامية بين مالوم وهبرى، قرر الأخير إرسال وفود إلى الدول الصديقة لإطلاعها على ما يجري في الساحة التشادية. فاختار سبعة وزراء لهذه المهمة من بينهم: رخيص مناني، ومحمد صالح أحمد طبيق، وميشيل فرود، وأبكر عبدول. وكلف هبرى المدير العام للخارجية السيد أبيه جمعي، بصفته المسؤول عن المراسم بالخارجية، بأخذ الجوازات وإجراء اللازم.

قال أبيه جمعي: "قمت بهذه المهمة متتلاً بسيارة 'بيجو' في سفارات كل من مصر، السودان، زائير، وفرنسا، وإسبانيا، ثم سلمت الجوازات إلى أمين الدولة في الخارجية<sup>1</sup>. وكان ذلك يوم الجمعة، فذهب الأخير إلى منزله باعتبار أن يوم الجمعة نصف دوام، أي الساعة الثانية عشرة، فسلمتها إليه في منزله وكلفني هو الآخر بالذهاب إلى المطار لإجراء اللازم في الجوازات. وصلت المطار وشرعت في ملء استمارات شرطة المطار، وبينما كنت أملأ الاستمارة الرابعة بالاعتماد على البيانات من الجوازات، سلمني السيد علي عبد الله أمراً يحمل توقيع رئيس الجمهورية يخول شرطة المطار سحب الجوازات وتسليمها إلى مدير الأمن السيد ديميتا انقارباروم (Demtita Ngabarbaroum<sup>2</sup>). فطلبت من مفوض شرطة المطار السماح لي بإبلاغ أمين الدولة في

1- تولى منصب وزير الخارجية في تشاد منذ الاستقلال وحتى عام 2025 عدد من الشخصيات، وهم: جيل بير تورا انقا (1960-1961)، جبريل خير الله (1961-1963)، نقارنtar لاوكورا (1963-1964)، جاك باروم باب جيقيلي (1964-1971)، بابا حسن أبو دقن (1971-1973)، حيراب د برينو (1973-1975)، كاموقي ودال عبد القادر (1975-1978)، كوتيقا قيريانا (1978-1979)، ديرينغ كاما (1979)، أصيل أحمد أغبش (1979-1982)، محمد نور آدم بركة (1982)، إدريس مسكن (1982-1984)، فوارا لاسو (1984-1989)، الشيخ بن عمر سعيد (1989-1990)، سنقى أحمد (1990-1991)، محمد صالح أحمد طبيق (1991-1992)، محمد علي آدم (1992-1993)، كوروم أحمد (1993)، فكدي ل في دينا (1993-1994)، أحمد عبد الرحمن حقار (1994-1996)، صالح كبزابو (1996-1997)، محمد صالح النظيف (1997-2003)، ناقوم ياماسوم (2003-2005)، أحمد الله مي (2005-2008)، موسى فكي محمد (2008-2017)، حسين إبراهيم طه (2017)، أمين أبه صديق (2020-2021)، محمد زين شريف (2021-2022)، محمد صالح النظيف (2022-2024)، عبد الرحمن غلام الله (2024-2025)، وعبد الله صابر فضل (2025-حتى الآن).

2 - ابن سلطان دونو منقا، المعروف باسم جدنقار، درس الابتدائية في دونونمنقا والثانوية في مندو، ثم التحق بمدرسة الدرك بانجمينا وأكمل دراسته العسكرية في داكار قبل الاستقلال. عمل نائباً لكاموقي في بول وأبشه، وعين بعد انقلاب المجلس الأعلى العسكري مديرًا للأمن. بعد أحداث 1979 عاد إلى قريته دونونمنقا وكان ضمن

العلاقات الخارجية عبر الهاتف لاطلاعه بما يجري، فاتصل به وقال: "أصل المطار بعد عشر دقائق، فانتظرنا نصف ساعة ولم يأت!"

وصل بعد ذلك مدير الأمن ومعه محافظ شاري باقري السيد انقرابي اندو<sup>1</sup>، فسلمتهم الجوازات على مضض. وبعد دقائق وصل وزير النقل السيد إدريس مسكين<sup>2</sup>، ومعه عدد من الجنود، فقال: "بصفتي وزيرًا للنقل، فإن طائرة الخطوط الجوية الإفريقية لن تقلع من مطار نجامينا حتى إشعار آخر".

بعدها دخل صالة الشرف برفقة أعضاء من "مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية"، فعقدوا اجتماعاً دام ساعة ونصف، وقرروا إلغاء سفر ستة من أعضاء الوفد، والسماح لوزير واحد فقط بالسفر، وهو السيد محمد صالح أحمد طبيق<sup>3</sup>، ثم أعطى وزير النقل أمراً لقططان الطائرة بالإقلالع (الحاج، مقابلة شخصية، 2008)<sup>4</sup>.

هكذا حاول هبرى إرسال وفد وزارى يحمل رسائل إلى السودان، ومصر، والمملكة العربية السعودية<sup>5</sup>، فتم منع أفراد هذه البعثة في المطار وصودرت جوازاتهم بأمر مباشر من رئيس

مجموعة روداى المناوئة لكاموقي، ثم عين نائباً لمدير الأمن في عهد هبرى حتى عزله قبل وصول دبى. عقب وصول الحركة الوطنية للإنقاذ، اعتقل يوم 29 ديسمبر 1990 وُجدت جثته في المستشفى المركزي يوم 31 ديسمبر. (المصدر: لقاء شفوى مع أخيه نقار جمتي انقارباروم، 27 سبتمبر 2014، موضوع اللقاء: السيرة الذاتية لدمتنا نقارباروم).

<sup>1</sup>- كان من المقربين جداً لمالوم، وأول من أرسله لمقابلة هبرى في السودان نظراً لعلاقاته القديمة معه منذ 1969-1971 عندما كانا طلاباً في فرنسا. شغل منصب محافظ شاري باقري خلال الصراع بين مالوم وهبرى، وعمل مديرًا لمكتب الرئيس مالوم، كما أسس اللجنة العامة لإخلاء الجنوبيين من نجامينا. تقلد عدة مناصب في عهد دبى، منها حاكم إقليم البطحاء وشاري الأوسط ومفتش بوزارة الداخلية. (انظر: Gali Nghote Gatta, Tchad: la grande guerre pour le pouvoir 1979-1980, pp.50-60) في لقاء شخصي مع السيد انقارى اندو بمنزله في سار يوم 25 أكتوبر، أوضح أنه لم يأت لصادرة جوازات المطار بل لوداع صديقه مارتين بيتى، الذى عين مستشاراً في السفارة التشادية بالقاهرة، وأنه اتهم زوراً من قبل إدريس مسكين، وأحاطت به الشرطة قبل أن تطلق سراحه.

<sup>2</sup>- الرجل الثاني في القوات المسلحة الشمالية تقلد العديد من المناصب أشهرها وزير النقل ووزير الخارجية، ومات في ظروف غامضة في عهد هبرى.

<sup>3</sup>- تقلد العديد من المناصب منها محافظ مدينة سار ووزير المالية، ووزير التخطيط وزير الخارجية، ثم الأمين العام للحركة الوطنية الإنقاذ.

<sup>4</sup>- لقاء سبق ذكره مع السيد قاروندى جرمة.

<sup>5</sup>- يرى الباحث إن هبرى قدَّم هذه الدول بالذات، لأنها من الدول المؤيدة للمعسكر الغربي الذي يدعم هبرى المعادى لليبيا والفصائل التشادية المدعومة من المعسكر الشرقي.

الجمهورية بحجة أنه لم يُبلغ بهذا السفر ولم يَعرف عنه شيئاً (No. 38, 2026, Almouna, (Centre: Carrefour).

### المبحث الثالث: الأسباب الخاصة بهبري

#### 1- خطاب هبري أثناء سفر مالوم

في الخامس والعشرين من سبتمبر 1978م، أي بعد ستة وعشرين يوماً من توقيع الميثاق الأساسي، بدأت بوادر الخلاف تظهر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (جريمة، الحاد قاروندي: مقابلة شخصية 2008)، وذلك أثناء قيام الرئيس مالوم بزيارة طويلة للصين الشعبية<sup>1</sup> "انتهز هبري الفرصة ووجه نداءً للأمة بنبرة حادة تعكس توجه السياسة العامة للحكومة (BANGOURA: CARREFOUR, P8, 2005, p.177). كما أبرز الخطاب الأيديولوجية السياسية لهبري، حيث تضمن ما يشبه الطعن في سلطة رئيس الجمهورية. وأوضح في خطابه: 'اتفقنا على تحمل مسؤوليتنا كرئيس للحكومة دون إكراه من أحد، والجراة بالنسبة لنا ضرورة سياسية. وقد وجدت الثورة أصالتها في تجاوزات الموظفين ذوي الأصل من الأقاليم الجنوبية ضد سكان الأقاليم الشمالية والوسطى. بالنسبة لنا، لا يعني هذا أننا جئنا للانتقام، بل نسعى بشكل خاص لإعادة التوازن الممكن لزيادة اشتراك الجميع في الشؤون العامة. ومع ذلك، لم يتحمس الناس لاستقبال هذه القرارات المختلفة في إطار إعادة الضبط الضرورية، لأنهم لا يضعون حداً لامتيازات المستفيددين الحاليين. ومع ذلك، يجب علينا تطبيق سياسة التوازن الإقليمي لضمان استقرار البلاد'.

وفيما يخص الوجود الأجنبي، أكد هبري في خطابه: 'ندرك الأهمية الكبيرة للأجانب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة للكثير منهم أصبحت تشاد وطنهم الثاني، إلا أن السياسة التشادية تظل شأنًا يخص الحكومة والشعب التشادي. لذا يجب على الأصدقاء الأجانب المقيمين في تشاد احترام استقلال وسيادة البلاد، مع استمرارنا في الصداقة والسعى من كل طرف للإسهام في تنمية الوطن بما يخدم المصلحة العامة للجميع'.

أما فيما يتعلق بالديمقراطية، فقال هبري: "لقد حرم النظام السياسي الشعب الكادح من حقوقه المشروعة. تشاد، هذا البلد الكبير، ليست ملكاً لأي سلالة أو قبيلة، بل هي تراثنا المشترك، ولذلك يجب أن نتعاون جميعاً لحل مشاكلنا، ليعم الانسجام الوطني ويتمكن الشعب من التعبير بحرية عن مصيره" (إدريس: ص50-51).

<sup>1</sup> الصين الشعبية: تميّزاً لها عن الصين الوطنية (تايوان)، التي استقلت منها بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: المنجد اللغة والأعلام. ط 42، بيروت: دار المشرق، ص351.

كما أورد جزاً من خطاب هبرى السيد ڨوارا لاسو<sup>1</sup> في ندوة "الحرب الكبرى من أجل السلطة"، صرّح هبرى قائلاً: "أصبحت تشناد تعانى من إفلاس في المجال السياسي نتيجة اللا مسؤولية وسوء الإدارة والمجاملات والإسراف والتبذير. ومن أجل إصلاح هذا الوضع، يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة التي تمس الهيئات الإدارية والموارد البشرية، حيث ستشمل مكنسة التطهير جميع المستويات الإدارية، إضافة إلى الاقتصاد والتجارة والموارد البشرية، وكذلك على مستوى أمن الدولة".

ويشير جان شابيل في كتابه الشعب التشادي إلى أن: "هذه الأحوال تمثل حرباً أخرى تختلف عن حرب الجزائر مالوم، ولكن الواقع فرضها، والشعب التشادي ما زال أمامه امتحانات صعبة. ومكنسة التطهير ستمر كما ينبغي أن تمر" (BANGOURA: 2005, P283).

ويقصد هبرى بمكنسة التطهير أعضاء المجلس الأعلى العسكري. وقد تلقى الرئيس مالوم نسخة من هذا الخطاب أثناء تواجده في بكين، فاستشاط غضباً من شدة لهجة الخطاب. وقد انشق الوفد المرافق للرئيس، إذ رأى مؤيدو رئيس الوزراء هبرى الخطاب إيجابياً، في حين اعتبره أنصار الرئيس مالوم بمثابة إعلان حرب أو محاولة انقلابية.

هكذا كان خطاب هبرى بداية لتدحر العلاقات بينه وبين رئيس الجمهورية مالوم، ولم يكتفى بذلك، ففي عشية اليوم الذي قدم فيه الخطاب للأمة عبر الإذاعة، وتحديداً عند الساعة التاسعة مساءً، دخل هبرى إلى استوديو الإذاعة برفقة مجموعة من المغاوير، وأوقف المترجم الذي كان يترجم بلغة السارا، قائلاً: "إن هذا تشويه وتحريف وعرقلة؛ من هنا فصاعداً يجب أن يتحدث المذيع باللغة العربية أولاً".

ويشير هبرى بهذا الإجراء إلى المادة الرابعة والعشرين من الميثاق الأساسي، التي تحدد اللغتين الرسميتين لتشاد هما العربية والفرنسية.

وقد أثار هذا الحدث قلق المثقفين الجنوبيين المؤيدين لهبرى، فبدأوا يتساءلون عن نوايا هذا الرجل تجاه مستقبل الحكومة والسياسة الوطنية (CARREFOUR, P. 9-10).

<sup>1</sup> ڨوارا لاسو (Gouara Lassou) من أبرز العسكريين، ولد في توروك، ودرس الابتدائية ثم التحق بمدرسة الجنود الأطفال ببرازافيل. أكمل دراسته الثانوية بثانوية فلكس إبوي (1967)، ثم الأكاديمية العسكرية ببوار وإلى مدرسة القوات المسلحة ببواكي (1969). رُقي إلى ملازم أول عام 1971، وعيّن في بريدي وبوكورو لتدريب الفرقة السادسة، ثم ملازم وقائد عام لفرقة الأولى بمنغو (1972)، وتولى إدارة الفرقة الثالثة بسار عام 1974.

يقول السيد قاروندي جمه<sup>1</sup>: ويرجع سبب تقديم الترجمة بلغة السارا بدل العربية إلى أن المترجم باللغة العربية لم يكن جاهزاً، فانتهز زميله الفرصة وبدأ بالترجمة، إلا أن هذا التدخل من قبل هبّي أثار غضب المجتمع السارا، وخصوصاً أولئك الذين أفصوا من الحكومة بناءً على قرارات هبّي (جريمة: مقابلة شخصية 2008). ونتيجة لذلك، شرع هؤلاء في توزيع منشورات تحمل اسم "كواذر الجنوب"، تعبّر عن معارضتهم لهبّي و موقفه السياسي (NEBARDOUM, P28).

وكرد فعل لذلك قام كاموقي<sup>2</sup> بقطع المؤن عن جنود هبّي، فقام الأخير بإرسال أمين عام حكومته، السيد أكبر زايد، إلى التاجر المسلم الحاج يعقوب نصر لطلب قرض بقيمة عشرين مليون فرنك. وبعد ذلك، اتصل الحاج يعقوب نصر بكار التجار الموالين له، موضحاً لهم أن الجنوبيين منعوا الطعام عن الجنود المسلمين، فاتفقوا على عقد اجتماع في ظهر اليوم التالي في منزل الحاج إبراهيم دودو، بحضور كل من: الحاج يعقوب نصر، الحاج إبراهيم دودو، الحاج آدم آجي، الحاج جبريل دودو، الحاج آدم كلبو، الحاج أكبر موسى، الحاج دوقة أحمد، الحاج برمي مهدي، الحاج آدم يارو، وال الحاج دنّاع عمر.

وبعد مداولاتٍ ومشاوراتٍ، جمعوا مبلغًا قدره سبعون مليون فرنك إفريقي تبرعًا لجيش المسلمين المحاصر من قبل المسيحيين، وكلف أكبر زايد وال الحاج يعقوب نصر بتسليم المبلغ إلى هبّي. وفي اليوم التالي، حضر أمين عام الحكومة، السيد أكبر زايد، لاستلام القرض، فوجد أن المبلغ فاق التوقعات والتصورات، ثم تحول من دين إلى تبرع.

وباسترغاب وتعجب شديدين، اصطحب يعقوب نصر المبلغ وذهبا إلى رئيس الوزراء هبّي. فافتتح يعقوب نصر قائلاً: «إن هذا المبلغ مساعدة من التجار المسلمين لإطعام الجيش، وليس ديناً عليكم». ففرح هبّي وتهللّت أساريره، وقال بالعربية الدارجة: «السنة نشوفو مع الكردي دول!» (أي توعّد أتباع مالوم بالعقاب) (جريمة: مقابلة شخصية، 2008).

<sup>1</sup> انظر هامش ص 11 من هذا المقال.

<sup>2</sup> ولد ودال عبد القادر كاموقي في 20 مايو 1939 بالغابون، ودرس المرحلة الابتدائية بتشاد ثم التحق بمدرسة الجنرال ليكليرك للتربية العسكرية ببرازافيل، حيث حصل على شهادات التأهيل الفني والإعدادية. بعد تدريبه العسكري في بوار وبوانت نوار، عاد إلى تشاد عام 1960، وعمل في الوحدة العسكرية الفرنسية بانجمينا، ثم قائد فصيل بابشة (1961) ومدرساً في برازافيل (1962). تخرج من المدرسة العسكرية للقديس كير في 1964 كأول إفريقي، وحصل لاحقاً على شهادة في علم الأجرام بمليين. عاد إلى تشاد عام 1966 كقائد قوات الدرك في أبشهة ومرّاقب لأربع محافظات، ورُقّي إلى ملازم أول (1968) ثم رائد (1970) والتحق بمدرسة القادة بباريس. عُين قائد الشرطة في مندو (1971)، ثم القائد العام للقوات المسلحة التشادية، وقاد الانقلاب على تمبليابي، وتولى مسؤولية المجازر في الجنوب عام 1979. في عهد ديبي أسس حزب UDR وتقلد عدة مناصب وزارية، منها رئيس الجمعية الوطنية، وزير الدفاع، وزير مستشار.

## 2- اعتقال الشماليين الموالين لمالوم

قام هبري في ليلة الثالث والعشرين والرابع والعشرين من يناير 1979م باعتقال عدد من المسلمين الموالين لمالوم، كرد فعل لمنع مالوم بعض الوزراء الموالين له من السفر إلى الخارج. ومن أشهر هؤلاء المعتقلين: محمد صالح علي، رئيس المجلس الوطني للاتحاد، بالإضافة إلى ستة آخرين، وهم: الحارس الشخصي لمدير المجلس الوطني للاتحاد، واثنان من التجار هما الدُّودُو أرتين وإبراهيم بَيْنَ، وقائد شرطة المطار محمد علي نَصْر، ومسؤول المراسم بوزارة الخارجية أَبَيَّه جمعي، وأحد أفراد الشرطة تَكَّه هَلِيَّكِي.

ذكر السيد قاروندي جرمه، نقاًلاً عن السيد أَبَيَّه جمعي: «بعد حادث المطار وتدخل مالوم لمنع وزراء هبري من السفر، قدم لي أمين الدولة في العلاقات الخارجية، السيد الغالي حسين، دعوة لتناول الغداء. وفُيّيل تناول الطعام، اتصل رئيس الوزراء هبري بأمين الدولة في الخارجية قائلاً له: تعال إلىّي مع أَبَيَّه جمعي بسرعة. فلم نستطع تناول الطعام، وهمنا بالذهب، فدخل علينا وزير الصحة، السيد عبد الرحمن حمدان، واتجهنا سوياً إلى رئاسة الوزراء، متقدماً علينا أمين الدولة في الخارجية».

وعند وصولنا، صعد الوزير إلى القصر ومكث خمساً وأربعين دقيقة، ثم استدعاني. وعند دخولي الصالة، وجدت جميع الوزراء التابعين لهبري، ليس معهم جنobi واحد، وبجانبهم الحارس الشخصي لهبري، السيد عثمان كَبَرُو، يقف بسلاحه. وبعد حوالي عشر دقائق، دخل هبري، فقام جميع الوزراء ولم يسلم على أحد منهم، واتجه نحوي طالباً تقريراً عما حدث للوزراء في المطار.

فقلت: «لقد قدمت التقرير للمسؤول الأكبر مني، السيد حسين الغالي، أمين الدولة في العلاقات الخارجية، وهو معنا الآن». ففقطعني هبري، وأمر حارسه بربط عنقي، وانهالوا عليّ ركلاً وضربياً وشتماً حتى الطابق الأرضي من القصر. هناك، استقبلني الجنود بالضرب والقفز والإهانة وعذبني. فتحدثت لهم بلغة القرعان، فخفقوا عني الضرب قائلاً: «قرعاني، قرعاني»<sup>1</sup>، ثم رموني في زنزانة تحت الأرض، وفقدت وعيي. وبعد مدة، صحوت فلم أجد النقود التي كانت في جيبي، كما أخذوا حقيبتي، وقلمين مذهبين، وساعة أهدتها لي الوزير بابا حسن. ووُجِدَتُ حولي في الزنزانة: على عبد الله، مفوض شرطة المطار، ونَكَّا هَلِيَّكِي، وإبراهيم بَيْنَ، والدُّودُو أرتين، ومحمد صالح علي، رئيس المجلس الوطني للاتحاد، وحارسه، وشخصين لا أعرفهما. وكان يُقدَّمُ لنا طعام من

1 صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال (من تعلم لغة قوم امن مكرهم) انظر: عبد المحسن العباد: شرح سنن أبو داود، الجزء السادس، بدون ط، ص188.

قشور الغلال، فأكل البعض، ولم يأكل بعض الناس طيلة ثلاثة أيام، إلى أن تدخل الإمام موسى إبراهيم ضيف<sup>1</sup> وبعض السفراء لإنقاذنا» (جريمة: مقابلة شخصية، 2008).

فقد قام الإمام موسى، ومعه بعض السفراء، في السابع والعشرين من يناير، بوساطة للإفراج عن المسلمين الذين اعتقلهم هبرى بتهمة التجسس والعملة مالاً.

قابل هبرى الوفد، واشترط عليهم أنه لن يُفرج عن المعتقلين إلا إذا وافق الوفد على شرط واحد، وهو عرض المعتقلين في المسجد الكبير يوم الجمعة لفضحهم وإهانتهم أمام المسلمين، باعتبارهم عملاء للمسيحيين. فقال المتحدث باسم الوفد: «إن كنت تحترمنا، أفرج عنهم دون قيد أو شرط»، إلا أن هبرى رفض.

وفي التاسع والعشرين من يناير 1979، أي بعد يومين، وافق هبرى على إطلاق سراحهم شريطة أن يكون ذلك في منزل الإمام موسى إبراهيم، بالقرب من المسجد الكبير.

تجمّع بعض السفراء وأعضاء «اللجنة الإسلامية»<sup>2</sup> في منزل الإمام، وأخرج المعتقلون تصطحبهم أربع دبابات؛ اثنان في المقدمة ومثلهما في المؤخرة، وبرفقتهم وزير الداخلية محمد نوري، تقله سيارة بييجو 504 بيضاء. وعند وصول الموكب إلى منزل الإمام، شرع بعض السكان في سبّ المعتقلين وإهانتهم ورميهم بالحجارة، قائلين: «جواسيس هنا كردي، جواسيس هنا كردي».

وأحيط منزل الإمام بالدبابات، وقدم الطعام للمساجين، ثم أخذ وزير الداخلية الحديث قائلاً: «إن هؤلاء محظوظون، وها نحن نفرج عنهم بسبب تدخلكم، وهذه آخر مرة، لأن هؤلاء جواسيس مالوم. وابتداءً من اليوم هم طلقاء، ولكن فليحذروا؛ فإذا وقعوا في أيدينا مرة ثانية سنسحقهم...». وعند خروج المُفرج عنهم من منزل الإمام، رماهم الناس بالحجارة للمرة الثانية، وشتموهم وأهانوهم في الطرقات.

1 أول إمام للمسلمين في تشناد بعد الاستقلال كان حسن التوم، يليه موسى إبراهيم ضيف، ثانى إمام بعد الاستقلال وأحد كبار شيوخ الطريقة التجانية. لعب دوراً بارزاً في الدين والسياسة، مؤسساً اللجنة الإسلامية ومركز فيصل الإسلامي، وشارك في أحداث سبتمبر 1963. دعم هبرى في خلافه مع مالوم، وساهم في تهدئة الأزمة بين قوكونى وهبرى، ثم اختلف مع هبرى ولجاً إلى السودان حيث حظي باحترام الرئيس النميري الذي أهده منزلًا وبنى له مسجداً ومنحه الجنسية السودانية.

2 أسست اللجنة الإسلامية العليا للفتوى ورعاية شؤون المسلمين في تشناد بقرار وزاري عام 1970، وعززت قانوناً بمرسوم رئاسي في 22 أكتوبر 1974. وفي عام 1990 تغير اسمها إلى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. (انظر: موقع المجلس csai-tchad.org؛ محمد صالح يعقوب، L'Islam et l'Etat en Republique du Tchad, actes du colloque « L'Islam au Tchad », Bordeaux, 1992, pp.93-98

وفي مساء ذلك اليوم، أرسل هبري وفداً يتكون من عثمان علي فاضل ومحمد نور عبد الرحمن، باعتبارهما عضوين في مكتب مجلس قيادة قوات الشمال (CCFAN)، إلى المفرج عنهم في منازلهم، وقالوا لهم: «إن رئيس الوزراء هبري يطلب العفو عما حصل لكم، ومن الآن فصاعداً يعتبركم أعضاء في مجلس قيادة قوات الشمال» (جريمة: مقابلة شخصية، 2008).

وكرد فعل على ذلك، قدم رئيس الجمهورية مالوم خطاباً إلى الأمة في السابع والعشرين من يناير 1979، ندد فيه بالتحديات وتأليب الشعب ضد الرئيس من قبل أنصار هبري، كما ندد بتحويل الجريدة الرسمية (TCHAD INFO) إلى وسيلة لترويج فكرة الانقسام. وأشار إلى أنه التزم الهدوء وضبط النفس أمام الأحوال الحرجة التي جرى التخطيط والتبيير لها (CARREFOUR: P10). ثم قال: «إن هناك مواطنين عاديين اعتقلهم هبري، وإن عدم ردنا السوء بالسوء ليس خوفاً ولا نقطة ضعفٍ منا» (جريمة: مقابلة شخصية 2008).

وختم حديثه مطمئناً الشعب بأنه اتخذ الإجراءات الازمة لحماية المواطنين وممتلكاتهم .(CARREFOUR, P9-10)

### 3- تحديات هبري لمالوم

يظهر تحدي هبري لمالوم منذ اللقاء الأول لهما في العاصمة بعد المصالحة، وذلك من خلال تصرف رمزي له دلالات كبيرة، عندما تقدم هبري لمصافحة رئيس الجمهورية ويده اليسرى داخل جيبيه، مستخفاً به وكأنه أدنى منه مرتبة أو منصباً. ففسر بعض الناس هذا الأسلوب على أنه استخفاف بسلطة رئيس الدولة. كما قام هبري باعتقال السيد ديمانش بيرامقوتو (DIMANCHE BERAMGOTO)، مستشار الرئيس ومقرب منه، ويقيم بجوار مقر إقامة رئيس الوزراء هبري. وقد تبين بعد ذلك أن السبب الحقيقي في اعتقاله هو أن هبري ينوي توسيع مكان إقامته بضم منزل السيد ديمانش ليكون تابعاً لحراسه، الذين يزداد عددهم يوماً بعد يوم (أحمد، 2003: ص 174). هذا الأمر أثار غضب مالوم، وتفاكمت العلاقات بينهما، وبدأت الهوة تزداد اتساعاً بازدياد نقاط الاختلاف والتحديات.

ففي الأول من نوفمبر 1978، عُقد مجلس وزاري لتنظيم الإدارة ومناقشة ميزانية 1979. بدأ الاجتماع في العاشرة صباحاً واستمر النقاش حتى الحادية عشرة ليلاً، فكان النقاش حاداً والانقسام كبيراً، وتصلبت المواقف بشكل واضح وجلي. وأخيراً، خرج هبري وأوصد الباب خلفه بقوة وغضب، مستخفاً بالرئيس مالوم، وتبعه كل الوزراء المسلمين. ثم أُجل مجلس الوزراء إلى السادس من نوفمبر، قبيل سفر الرئيس والوفد المرافق له إلى باريس. فتغيب الوزير الأول وكل الوزراء التابعون له، بل تغيبوا حتى عن حضور وداع الرئيس في المطار، مخالفين بذلك مقتضيات العرف

البروتوكولي، والاستثناء الوحيد كان حضور الوزراء التابعين لهبري مع الوفد المرافق للرئيس في السفر إلى باريس.

وفي التاسع والعشرين من ديسمبر 1978، استقبل رئيس الجمهورية جميع الهيئات الدبلوماسية لدى تشاد لتقديم التهاني بمناسبة العام الجديد، فعرقل هبري، بصفته الرجل الثاني في الدولة، الحفل، حيث غاب ومعه ثلاثة أرباع أعضاء الحكومة. وفي الثلاثين من ديسمبر 1978، جاء دور أعضاء الحكومة لتقديم التهاني إلى رئيس الجمهورية، غير أن الأمر نفسه تكرر، وهذا أصبح هبري يتحدى مالوم علناً (عبد الرحيم، ص123؛ CARREFOUR, 2006, P10).

ونظراً لهذا المسلسل من الخلافات، ساد الترقب والتوتر والحدن في العاصمة نتيجة لمواقف رئيس الوزراء المتعصب لرأيه (BANGOURA: 2005, p. 177). ولم يتوقف الأمر عند هذه التصرفات البروتوكولية فحسب، بل تعطلت الإدارة أيضاً، لأن هبري لم يوقع على الوثائق الوافدة من رئاسة الجمهورية، والعكس صحيح (CARREFOUR, 2006, P10).

وتعطل مجلس الوزراء بسبب النزاع بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأصبحت الحكومة منقسمة إلى قسمين: جنوبيون يدعون مالوم، وشماليون التفوا حول هبري. وأصبح الصراع بين الشمال والجنوب أمراً واقعاً، وعندما اشتدت الأزمة حول السلطة، لم يستطع أحد من الأجهزة أن يتقدّم مع الأجهزة الأخرى لاتخاذ قرار باسم الدولة (BANGOURA: 2005, p. 188).

#### 4- الإضراب

بدأ الإضراب تتفيداً لمطالب هبري بالبقاء في البيوت ومقاطعة الدراسة في يوم الخميس، الثامن من فبراير 1979، واستمر جزئياً حتى الجمعة. فقد أغلقت المتاجر في السوق المركزي منذ الصباح الباكر، كما أغلقت بعض المدارس، وفي اليوم نفسه قام بعض التجار باقتحام متاجر النيجيريين الذين لم يلتزموا بالإضراب (CARREFOUR: P11). وطاف بعض المُضربيين شوارع العاصمة، رافعين شعارات يطالبون بها هبري بالتدخل لحمايةتهم وإنقاذ البلاد التي تحضر.

وفي صباح السبت، العاشر من فبراير، وزع أنصار هبري منشورات تدعى المواطنين إلى إضراب عام يوم الاثنين 12 فبراير، بهدف الضغط على مالوم، الذي يتهمونه بإعاقة تنفيذ الميثاق الأساسي (عبد الرحيم، ص133).

أما رئيس الجمهورية، الجنرال مالوم، فقد قدم بياناً عبر الإذاعة قبل تنفيذ الإضراب، قال فيه: «هل توجد دولة في الدنيا ينادي رئيس وزرائها للإضراب؟» ثم أمر الجميع بعدم الانصياع لأوامر هبري والذهاب إلى أعمالهم (ضيف الله: مقابلات شخصية).

وفي الساعات الأولى من صباح الاثنين، تمركزت قوات الأمن في المواقع الحساسة، خاصة المؤسسات التعليمية، تجنباً لأي اضطراب أمني (عبد الرحيم، ص 133). وهكذا بدأ الطرفان يدوران حول حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل، وتصاعد التوتر حتى بلغ أقصى مداه (يوسف، 1988: ص 100) في ساحة ثانوية فيليكس إيبوي (FELIX EBOUE LYCEE)، عندما انتقل النزاع إلى تلاميذ المدارس. وبينما قاطع معظم الشماليين الدراسة، حاول معظم الجنوبيين مواصلتها، فقام الطلاب الشماليون بعرقلة الدراسة، مما أدى إلى نشوب نزاع بينهم (CARREFOUR: P6 و GUY, P13) بين الساعة التاسعة والعشرة صباحاً.

تدخلت قوات الدرك (Gendarmerie) وأطلقت النار في الهواء لتفريق التلاميذ واعتقلت عدداً منهم، وعندما تدخل آدم كوكوي<sup>1</sup>، التابع لهبري، بسيارة لاند روفر (LAND ROVER) وعليها أربعة عشر عنصراً من القوات المسلحة الشمالية في مسرح الأحداث، فحدث تبادل لإطلاق النار، وهكذا بدأت الحرب بين الجانبين (Ngohte: 2007, p. 201).

### الخاتمة:

إن الميثاق الأساسي، الذي تلا اتفاقية الخرطوم، قرّر المجلس الأعلى العسكري وكلّ يد الرئيس مالوم. كما أن تعمد نشر الشائعات وسط مجتمع أمي ويلفه الجهل من جميع الاتجاهات أدى إلى كراهية وانقسام شديدين في المجتمع التشادي. إن توظيف الدين والإقليمية توظيفاً سياسياً سلبياً، بحشد هبري للناس باسم الدين، كان الهدف منه تقليل الفارق العددي بينه وبين جيش غريميه مالوم.

من أخطاء مالوم رفضه تقاسم قيادة المؤسسات الكبرى، وقد يكون هذا الرفض نتيجة لإزاحة هبري عدداً كبيراً من قادة الانقلاب من حكومته، الأمر الذي عرض مالوم لانتقادات من قادة الجيش مثل كاموقي. بينما يرى هبري أن رفع الظلم عن الشمال لا يتم إلا بمناصفة «الكعكة» مع الجنوبيين. وربما كان مالوم محقاً في منع وفد هبري من السفر إلى الخارج؛ فلا يعقل السماح لوزراء تابعين لهبري فقط بالسفر وسط خلاف حاد مع رئيس وزرائه دون علمه بمهمة الوفد. فعندما سافر مالوم إلى كل من الصين وفرنسا، شكل وفده من رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، وهو ما لم يفعله هبري.

1 شغل منصب القائد العام بالوكالة للقوات المسلحة الشمالية (1978) ومديراً نائباً للمكتب العسكري لهبري، ومفوضاً نائباً للدفاع في مجلس الدولة. لعب دوراً بارزاً في حرب 12 فبراير 1979، وكان أحد مهندسي انضمام المسلمين في الجيش التشادي إلى صفوف هبري، وأصيب مرتين في حرب نجامينا. (انظر: Gali Nghote, *La grande guerre pour le pouvoir 1979–1980*, Imprimerie du Tchad, 2007, pp. 194–214)

أما الإجابة عن السؤال: من بدأ الهجوم، مالوم أم هبرى؟ فللاجابة نقول إن قلة جيش هبرى وعتاده، مقارنةً بجيش دولة منظم بطائراته وألياته ومدرعاته ودباباته، تُعفيه عن مسؤولية بدء الهجوم. إذ إن قوة له تدخلت في أحداث ثانية فيليكس إيبوي كانت مكونة من 14 جندىًّا وسيارة واحدة فقط، فليس من المعقول أن يخوض معركة مع جيش نظامي بتلك الإمكانيات المحدودة، إضافة إلى قصر فترة ولايته كرئيس للوزراء.

مع ذلك، ما يرجح أن هبرى بدأ التصعيد هو خطابه الساخن أثناء سفر مالوم، واستخفافه به عندما تقدم لمصافحته ويده في جيبيه، وتوعده قائلاً: «السنة نشوفو مع كردي دول». كما أن معاقبته لأبى جمعي أمام الوزراء تدل على سلوكه العدوانى، وخروجه من مجلس الوزراء وإغلاقه الباب بقوة بحضور رئيس الجمهورية، ومقاطعته لمجلس الوزراء في السادس من نوفمبر، وتعييده عن وداع الرئيس في المطار، ومقاطعته حفل استقبال الرئيس للهيئات الدبلوماسية، وغيابه عن حفل تقديم التهاني لرئيس الجمهورية في الثلاثين من ديسمبر 1978، إلى جانب الدعم الفرنسي له بالمعدات والتدريب والنقل الجوى والمخابرات، كل ذلك يرجح الرأى القائل بأن هبرى هو الذى خطط لإشعال فتيل الأزمة.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد إسحاق. (1988). أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار السياسي في دولة ت Chad (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض.
- إجلال، رافت. (1982). ت Chad دراسة تحليلية لطبيعة وجذور الحرب. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- الحارت، بشر علي. (1988). التدخلات الأجنبية في ت Chad 1882-1885 (رسالة دبلوم السلك العالى، غير منشورة). المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، المغرب.
- حسين، عزو. (بدون تاريخ). مصدر حول فيليكس مالوم وحسين هبرى.
- حمدى، عبد الرحمن حسن. (1996). العسكريون والحكم في إفريقيا. الرباط: منشورات مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، العدد الأول.
- عبد الرزق، إدريس. (1999-2000). استقلال ت Chad والنتائج السياسية التي ترتبت عليه (بحث دبلوم الدراسات المعمقة). جامعة الملك فيصل، كلية الشارقة للتربية.
- عبد الرحمن، عمر الماحي. (1982). ت Chad من الاستعمار حتى الاستقلال. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- عبد الرحمن، عمر الماحي. (1997). المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي 1918-1960. القاهرة: مطبعة الجريسي.
- عبد الوهاب، الكيالي، وأخرون. (1981). الموسوعة السياسية (ج 4، ط 2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عز الدين، محمد صالح. (بدون تاريخ). مكانة الجيش الثاني في فرولينا.
- علي، محمد صالح. (2007). فرولينات والكفاح الشعبي في تشاد. مهر، كنو، نيجيريا. .csai-tchad.org
- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، تشاد. (بدون تاريخ).
- مجلس نواب المملكة المغربية. (1989). إنهاء النزاعات الجهوية من أجل عهد جديد في العلاقات الدولية. الرباط: مطبع دار الميثاق.
- محمد، المهدى أحمـد. (2003). الانقلاب العسكري في جمهورية تشاد: الدوافع والنتائج 1975-1982 (بحث دكتوراه). جامعة بحري، الخرطوم.
- محمد، الهادى عبد الرحيم. (بدون تاريخ). فرولينا: أحداث 12 فبراير 1979، الخلفية والآثار.
- محمد، فتحى أمين. (2006). موسوعة أنواع الحروب (ط 1). دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.
- المنجد. (2001). اللغة والأعلام. بيروت: دار المشرق.
- منظمة العفو الدولية. (2001). تشاد: تركة حسين هبرى، وثيقة رقم AFR/20/4/2001
- موسى، إبراهيم. (2007). الأحداث السياسية في تشاد من 1990-1960 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك فيصل.
- نقارجيمتي، نقاباروم، ابن سلطان، دونو منقا. (2014، 27 سبتمبر). مقابلة شخصية حول السيرة الذاتية والسياسة في تشاد. سار، تشاد.
- يوسف، حامد تkan. (1987-1988). تشاد 1960-1987 (بحث لنيل الإجازة في القانون، تخصص علاقات دولية). المغرب: فاس.

**ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:**

- Allahou, T. (1996). *L'évolution constitutionnelle du Tchad, de l'indépendance à nos jours*. Paris: Institut National des Langues et Civilisations Orientales.
- Bangoura, M. T. (2005). *Violence politique et conflits en Afrique: le cas du Tchad*. Paris: L'Harmattan.
- Carrefour, Revue du Centre ALMOUNA. (2006, March–April, No. 38). Ndjamen, Chad.

- Delemari–Nebar, D. (1998). *Le labyrinthe de l'instabilité politique au Tchad*. Paris: L'Harmattan.
- Gali, N. G. (2007). *La grande guerre pour le pouvoir 1979–1980*. Ndjamen: Imprimerie du Tchad.
- Gali, N., & Mahamat Saleh, Y. (2005). *Tchad: Frolinat, chronique d'une déchirure*. Ndjamen: Editions ALMOUNA.
- Guy, J. N. (2007). *Tchad, vingt ans de crise*.
- Mahamat Saleh, Yacoub. (1992). *L'Islam et l'Etat en République du Tchad, actes du colloque «L'Islam au Tchad»*. Bordeaux: Centre d'Etude d'Afrique Noire, IEPB, Université de Bordeaux 1.
- Michel, Ngankbe Kosnaye. (n.d.). In Jean Louis Joubert, *Littérature francophone d'Afrique centrale*. Paris: Nathan Agence de La Francophonie.